

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٧٩٠٨

الجمعة، ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد رايكروفت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيد وولدغريما
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد فترينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد شن بو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد مصطفى
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد ييشو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1707841 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٥|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد ملادينوف.

السيد ملادينوف (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الأمين العام، أود أن أكرس إحاطتي الإعلامية المعتادة إلى المجلس اليوم - بشأن الحالة في الشرق الأوسط - للإبلاغ عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وسأركز في هذا التقرير الأول على التطورات الميدانية، وفقا لأحكام القرار، بما في ذلك بشأن الجهود الإقليمية والدولية للدعوة إلى النهوض بعملية السلام.

وأود أن أشير منذ البداية إلى أنه لا يمكن فصل أي من التطورات الميدانية عن السياق الأوسع نطاقا الذي تحدث فيه - وهو عملية السلام المتوقفة وانعدام الحوار بين الأطراف وزيادة التطرف على جميع الجوانب. لقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادة ملحوظة في البيانات والإعلانات والقرارات ذات الصلة ببناء المستوطنات وتوسيعها.

فالقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) يدعو إسرائيل إلى أن اتخاذ الخطوات: "توقف فورا وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية". ولم تتخذ أي من هذه الخطوات خلال الفترة

المشمولة بالتقرير. وقد صدر إعلانان رئيسيان، في كانون الثاني/يناير، ببناء ما مجموعه ٥٠٠ ٥ وحدة سكنية في المستوطنات في المنطقة جيم من الضفة الغربية المحتلة. وفي غضون ثلاثة أسابيع، تم تمرير حوالي ٣٠٠٠ وحدة سكنية بمختلف مراحل عملية التخطيط، ووصلت أكثر من ٢٤٠ وحدة إلى مرحلة الموافقة النهائية. وصدرت عطاءات، بشكل منفصل، لبناء حوالي ٨٠٠ وحدة سكنية. وقد تركزت ثمانون في المائة من التحركات الاستيطانية الـ ٤٠٠٠ خلال الفترة المشمولة بالتقرير حول المراكز السكانية الإسرائيلية الرئيسية بالقرب من خط ١٩٦٧، بينما توزعت حوالي ٢٠ في المائة في المواقع النائية في عمق الضفة الغربية المحتلة.

وأؤكد مجددا أن الأمم المتحدة تعتبر جميع الأنشطة الاستيطانية غير قانونية بموجب القانون الدولي وأحد العقبات الرئيسية أمام السلام. وأعلنت الحكومة، في ١ شباط/فبراير، عن عزمها إنشاء مستوطنة جديدة لسكان بؤرة أمونا الاستيطانية غير القانونية في أعقاب هدمها بأمر من محكمة العدل العليا الإسرائيلية في ٢ شباط/فبراير. وعلى الرغم من عدم تمرير خطط استيطان في القدس الشرقية المحتلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فقد تم التمكين من التشييد في ما لا يقل عن أربع مستوطنات في القدس الشرقية بمنح تراخيص لبناء أكثر من ٩٠٠ وحدة سكنية في بيسغات زئيف ورامات شلومو وراموت ومنحدرات جيلو الجنوبية. وإجمالا، فقد شهدت الأشهر الثلاثة الماضية ارتفاعا في معدل النشاط الاستيطاني، لا سيما عند مقارنتها بعام ٢٠١٦ الذي شهد طرح عطاءات لـ ٤٢ وحدة فقط ومرت حوالي ٣٠٠٠ وحدة على مدى أكثر من ١٢ شهرا في المنطقة جيم.

وقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير كذلك هدم مباني في المجتمعات الفلسطينية والبدوية في المنطقة جيم من الضفة الغربية والقدس الشرقية، بسبب عدم حصولها على تراخيص

شخصاً بجراح على يد قوات الأمن الإسرائيلية، بما في ذلك أثناء الهجمات أو الهجمات المزعومة والاشتباكات والعمليات الأمنية. وبالإضافة إلى ذلك، قتل فلسطيني واحد على يد مدني إسرائيلي أثناء محاولته تنفيذ عملية طعن، وتوفي فلسطينيان متأثران بجراحهما في تشرين الأول/أكتوبر، وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، التي أصابتهما بها قوات الأمن الإسرائيلية.

وقتل أربعة جنود إسرائيليين وأصيب ٧٠ إسرائيلياً آخرين بجروح في هجمات شنها فلسطينيون. وفي ٨ كانون الثاني/يناير، قتل فلسطيني أربعة جنود إسرائيليين وجرح ١٥ آخرين في هجوم صدم بسيارة في القدس. وفي ٩ شباط/فبراير، في هجوم إرهابي في بتاح تكفا، أطلق فلسطيني من نابلس النار وطعن ستة إسرائيليين. وفي ٦ آذار/مارس، قُتل ناشط فلسطيني، اسمه باسل الأعرج في تبادل لإطلاق النار دام ساعتين، أثناء عملية اعتقال قامت بها قوات الأمن الإسرائيلية في البيرة، بالقرب من رام الله، في المنطقة ألف.

وبعد أكثر من ثلاثة أشهر من الهدوء، بين ٦ شباط/فبراير و ١٩ آذار/مارس، أطلق المتطرفون الفلسطينيون في غزة ١٠ قذائف باتجاه إسرائيل، ألحقت أضراراً بدون أن تتسبب في وقوع إصابات. وشنّت قوات الدفاع الإسرائيلية، رداً على هذه الهجمات، ١٨ غارة جوية على مواقع مقاتلين داخل غزة. وإجمالاً، قتل فلسطينيان في غزة وأصيب ٢٤ شخصاً جراء العديد من الأعمال العسكرية الإسرائيلية. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على صبي يبلغ من العمر ١٧ عاماً في قرية تقوع قرب بيت لحم وأردته قتيلاً. وقد فتحت السلطات الإسرائيلية تحقيقاً في الحادث، مما رفع عدد التحقيقات إلى ١٧ تحقيقاً فتحت في حوادث مماثلة منذ شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وشهدت هذه الفترة قتل ما مجموعه ٢٦٠ فلسطينياً على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية، نفذ ١٧٠ منهم أو أفيد بأنهم نفذوا هجمات.

البناء التي تصدرها إسرائيل، والتي يستحيل على الفلسطينيين الحصول عليها. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فقد تم هدم ١٤٥ مبنى في المنطقة جيم وقد أثر ذلك على منازل حوالي ٢٢٠ شخص، بينما تأثر ٤٠٠٠ شخص آخر، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من تدمير الممتلكات والبنيات التحتية الأخرى. وتم هدم ٤٨ مبنى في القدس الشرقية المحتلة، وصوردر مبنين، الأمر الذي أدى إلى تشريد ٨٠ شخصاً وأثر على ٢١٠ أشخاص.

كما أن هناك عدداً من التطورات التشريعية المثيرة للقلق خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد أقر البرلمان الإسرائيلي، في ٦ شباط/فبراير، ما يسمى بقانون التنظيم الذي من شأنه، إن نفذ، أن يأذن بالاستيلاء على الأراضي الفلسطينية المملوكة ملكية خاصة في الأراضي المحتلة، التي استخدمت لأغراض الاستيطان. وهو ما يتعارض مع القانون الدولي ويعتبره العديد من الخبراء القانونيين الإسرائيليين، بمن فيهم النائب العام، غير دستوري. زوتشير التقديرات إلى أن القانون قد يمكن من تنظيم آلاف الوحدات السكنية ويقنن تدريجياً لعشرات المراكز الاستيطانية.

يشكل القانون تحولا كبيرا في الموقف الإسرائيلي القائم منذ وقت طويل، فيما يتعلق بالوضع القانوني للأرض الفلسطينية المحتلة.

اسمحوا لي أن أنتقل إلى مشاكل العنف والإرهاب والخطاب التحريضي، والاستفزازات التي لا تزال تشكل سمة مميزة للتراع. إن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) يدعو الجميع إلى الامتناع عن هذه الأعمال، وبذل الجهود لمكافحتها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة الأمنية في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة هادئة نسبياً. وحصلت زيادة وإن كانت متدنية، في أنواع معينة من الحوادث، تتمثل في الهجمات الصاروخية ضد إسرائيل من غزة. وقتل ١١ فلسطينياً وأصيب أكثر من ٢٧٣

لحركة فتح الإشادة بمرتكبي الهجمات السابقة ضد المدنيين الإسرائيليين.

واستمرت التصريحات الاستفزازية أيضا على الجانب الإسرائيلي. ودعا عدد من السياسيين إلى ضم أجزاء من الضفة الغربية أو كلها، وإلى رفض إقامة دولة فلسطينية رفضا قاطعا. ووصف أحد القادة السياسيين فكرة دولة فلسطينية بأنها "كارثة تاريخية" و "هلوسة"، بينما تحدث آخر بأنه للشعب اليهودي فقط "حقوق وطنية" بين الأردن والبحر.

ويكرر القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الدعوة التي وجهتها اللجنة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط لكلا الطرفين من أجل اتخاذ خطوات إيجابية لعكس الاتجاهات السلبية على الأرض التي تعرقل الحل القائم على وجود دولتين. وسمحوا لي أن أوجز بعض التحركات التي اتخذتها إسرائيل والسلطة الفلسطينية والتي يمكن النظر إليها بشكل عام في هذا السياق.

وخلال شهر شباط/فبراير، اتخذت السلطة الفلسطينية خطوة هامة نحو تعزيز مؤسساتها وتحسين الحوكمة، من خلال وضع الصيغة النهائية لجدول أعمال السياسة الوطنية الفلسطينية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢. ويؤكد جدول الأعمال من جديد التزام السلطة الفلسطينية ببناء الدولة و ضمان سيادة القانون. ولا يزال الدعم المستمر للسلطة الفلسطينية في مجال الحوكمة والأمن، بالغ الأهمية. وفي كانون الثاني/يناير، وافقت الحكومة الفلسطينية على الميزانية العامة لعام ٢٠١٧، وبفضل الأداء المالي القوي خلال السنة السابقة، تمكنت من تخفيض العجز في الميزانية. وسيكون من الضروري مواصلة الانضباط المالي وزيادة نمو الإيرادات، خلال هذا العام حيث من المرجح أن تستمر الظروف الاقتصادية والمالية الصعبة.

وفي تطور إيجابي، في ١٥ كانون الثاني/يناير، بعد مرور ست سنوات من الجمود، وافقت إسرائيل والسلطة الفلسطينية على إعادة تنشيط لجنة المياه المشتركة الفلسطينية - الإسرائيلية.

وأدت قضية واحدة ضد الرقيب إيلور أزاريا إلى إصدار لائحة اتهام وإدانة بالقتل غير المشروع. وفي ٤ كانون الثاني/يناير، أدين أزاريا بالقتل الخطأ لإطلاق النار على مهاجم فلسطيني عاجز في الخليل في آذار/مارس ٢٠١٦. وحكم عليه في ٢١ شباط/فبراير، بالسجن لمدة ١٨ شهرا وبتخفيض رتبته. وكما أشار إلى ذلك المتحدث الرسمي باسم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٧، بأنه "من الصعب التوفيق بين الحكم بالسجن المتساهل والقتل المتعمد لشخص غير مسلح ممدد على الأرض". وفي ٧ آذار/مارس، طعنت النيابة العسكرية في الحكم واعتبرته "متساهلا للغاية"، وطالبت بالحكم بالسجن لمدة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات.

وفي حين يدعو القرار الطرفين إلى الامتناع عن الأعمال الاستفزازية والتحريض والخطاب التحريضي، استمرت هذه الأعمال خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكانت ردود فعل مسؤولي حركة حماس على الهجمات الإرهابية ضد الإسرائيليين سيئة للغاية وتستحق الإدانة. وتضمنت خطبة أخيرة ألقاها أحد قادة حركة حماس والعضو في المجلس التشريعي الفلسطيني في غزة، عبارات مروعة وعنصرية تحرض على العنف ضد اليهود. وصدرت تصريحات من حركة حماس وعدد من الفصائل الفلسطينية الأخرى تصف الهجمات الإرهابية في القدس وفي بتاح تكفا "بالبطولية". ووجه أحد كبار القادة، وهو يلقي كلمة أمام تجمع بعد حادثة الصدم بشاحنة،

"رسالة تشجيع ودعم لكل جهادي ينفذ هجوما يضع حدا لأعمال العدو الصهيوني".

ومما يؤسف له عدم إدانة مسؤولي السلطة الفلسطينية لهذه الهجمات، في حين تواصل صفحات التواصل الاجتماعي

وقد أنشئت بموجب اتفاقات أوسلو لتحسين البنية التحتية للمياه وإمدادها في الضفة الغربية وغزة. ويحدد الاتفاق الجديد أنواع مشاريع المياه التي تحتاج إلى موافقة لجنة المياه المشتركة، وبالتالي بشكل تلقائي تلك التي لا تتطلب الموافقة. ويأتي هذا في أعقاب اتفاقات بشأن الكهرباء والجبل الثالث من الهاتف النقال، والخدمات البريدية التي تم التوقيع عليها في الأشهر الستة الماضية.

ومن المهم أيضاً أن نلاحظ استمرار التزام إسرائيل والسلطة الفلسطينية، بالحفاظ على التنسيق الأمني وسط تزايد الضغط السياسي والشعبي على السلطة الفلسطينية لوقف هذا التنسيق. وأغتنم هذه الفرصة لأشير إلى مهنية قوات الأمن الفلسطينية في مجال توفير النظام العام. وهي تعمل في بيئة شديدة التقلب، وأشجع إسرائيل والمجتمع الدولي على مواصلة دعم النهوض بقدراتها.

وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضاً تحقيق تقدم في إعادة الإعمار والانتعاش في غزة. وتم استيراد أكثر من ٢٢٥ ٠٠٠ طن من الإسمنت من خلال الآلية المؤقتة لإعادة إعمار غزة، ويشكل ذلك زيادة كبيرة على مدى فترة الثلاثة أشهر السابقة. كما وافقت إسرائيل على ما يقرب من ٣ ٣٠٠ مشروع سكني ومشروع إعمار، مقارنة بـ ٧٨ مشروعاً فقط خلال الأشهر الثلاثة السابقة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تطرأ أي تطورات تتعلق بتمييز الدول الأعضاء، في معاملاتها ذات الصلة، بين إقليم دولة إسرائيل والأرض التي احتلتها في عام ١٩٦٧. لكن بذل المجتمع الدولي جهوداً لحل النزاع. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى المؤتمر الدولي الذي استضافته فرنسا في ١٥ كانون الثاني/يناير، وحضره ممثلون من نحو ٧٠ بلداً. وعلى سبيل المتابعة، عقد المشاركون المهتمون العزم على الاجتماع مرة

أخرى قبل نهاية عام ٢٠١٧ لاستعراض التقدم المحرز ودعم كلا الجانبين من أجل التوصل إلى حل للنزاع.

وفي شهر كانون الثاني/يناير، اجتمع ممثلون عن معظم الفصائل الفلسطينية، بما فيها فتح وحماس، في موسكو. ووجه وزير خارجية الاتحاد الروسي كلمة إلى المشاركين مؤكداً فيها، ضرورة التغلب على الانقسامات على أساس البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ومبادرة السلام العربية لتهيئة الظروف لإجراء مفاوضات هادئة.

وفي ٧ آذار/مارس، خاطبت جلسة لمجلس جامعة الدول العربية في القاهرة، تكلمت فيها عن ضرورة الاعتراف بأن السلام الحقيقي يتطلب الاعتراف بأنه لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين تطلعات وطنية مشروعة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال دولتين. وقد اعتمدت جامعة الدول العربية قراراً يدعو، في جملة أمور، إلى وضع آلية دولية فعالة لمتابعة مؤتمر باريس لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق حل قائم على وجود دولتين في إطار زمني محدد.

وفي الأسبوع الماضي، زار الممثل الخاص للولايات المتحدة للمفاوضات الدولية، إسرائيل والضفة الغربية والأردن لعقد اجتماعات أولية مع القادة السياسيين والأمنيين والمجتمع المدني والجماعات الدينية والشبابية. وفي البيانين اللذين ألقيا في أعقاب اجتماعات مع رئيس الوزراء الإسرائيلي ورئيس الفلسطيني، أكد الممثل الخاص مجدداً اهتمام الولايات المتحدة بالنهوض بسلام حقيقي ودائم. ومما يشجعني الجهود الجارية للتوصل إلى اتفاق مع الطرفين بشأن الخطوات على أرض الواقع التي ستسهل الظروف المناسبة للتنمية الاقتصادية الفلسطينية والنهوض بالسلام.

وفي الختام، أود أن أشاطركم بعض الملاحظات العامة بشأن الفترة المشمولة بالتقرير. إن طفرة كانون الثاني/يناير في إعلانات إسرائيل الاستيطانية غير القانونية أمر يثير بالغ

إلى المفاوضات المحدية، يجب على إسرائيل أن تفعل المزيد من أجل تحسين الحياة اليومية للفلسطينيين. ولا يزال من المهم أن تكفل إدخال تغييرات هامة في مجال السياسة العامة لزيادة السلطة المدنية الفلسطينية ودعم التنمية الفلسطينية والحفاظ على إمكانية حل الدولتين، وذلك تماشياً مع توصيات المجموعة الرباعية للشرق الأوسط. إن الاتفاق على إعادة تنشيط اللجنة المشتركة للمياه، بعد ست سنوات من الخمول، هو خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكن هناك الكثير مما يمكن للطرفين القيام به. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على الرئيس الفلسطيني ورئيس وزرائه لوضعهما جدول أعمال للسياسات الوطنية. ومع استمرار انخفاض المعونة الأجنبية، من الأهمية بمكان أن تعمل السلطة الفلسطينية والشركاء الدوليون معاً بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة في المنظمة.

كما لا يزال استمرار العنف المميت في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة خلال الأشهر الثلاثة الماضية مصدر قلق. إن الزيادة التي حدثت مؤخراً في إطلاق الصواريخ من غزة باتجاه إسرائيل تشكل تطوراً مقلقاً. وهذه الاستفزازات التي قد تكون فتاكة ليست ضرورية وخطيرة وهي تهدد بتصعيد مدمر. يدعو القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الجميع إلى "إدانة جميع أعمال الإرهاب بوضوح". إن استمرار أعمال التحريض على العنف ضد اليهود والمنبثقة عن متطرفي حماس وبعض الجماعات الفلسطينية أمر غير مقبول ويقوض الثقة وآفاق السلام. وبالمثل، فمن المهم أن نشير إلى أنه على الرغم من استمرار عمليات الحصار على غزة، فقد حدثت زيادة في استيراد مواد البناء في إطار آلية إعادة إعمار غزة. بيد أن استمرار القيود المفروضة على استيراد مواد مختلفة أخرى - تعتبرها إسرائيل مزدوجة الاستخدام ولكن تمس الحاجة إليها للجهود الإنسانية والإنمائية - ما زال عقبة رئيسية. وعلى

القلق. وتشير الأعداد الكبيرة من التوسعات وتطوير البنية التحتية المخطط له والإجراءات التشريعية والتحركات لإجراء عمليات الهدم الكبيرة تجاه المجتمعات المحلية الفلسطينية في المنطقة جيم إلى نية واضحة لمواصلة توسيع النشاط الاستيطاني في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي ضوء ذلك، فإن اعتماد قانون التنظيم هو تطور مقلق جداً. والعديد من التوسعات التي تحققت في الأشهر الثلاثة الماضية ستزيد من فصل وحدة الأرض للدولة الفلسطينية المقبلة وتسريع تفتيت الضفة الغربية. إن توسيع مستوطنة كفار أدوميم، حيث تم المضي قدماً بـ ٣٢٠ وحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، يفصل تدريجياً بين شمال الضفة الغربية وجنوبها. يوسع التشييد المقرر في شيلو فعلياً المنطقة التي تتخلل وسط الضفة الغربية. والإعلانات في كوخاف ياكوف، الواقعة بين رام الله والقدس الشرقية، وشافي شومرون، التي تقع في مفترق الطرق بين المدن الفلسطينية الرئيسية الثلاث نابلس وجنين وطولكرم، هي أيضاً ذات أهمية استراتيجية. تشكل هذه الأعمال خرقاً للقانون الدولي ويجب وقفها. ويقوض التوسع الاستيطاني جوهر حل الدولتين. يبين القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) أن المجتمع الدولي لن يعترف بأي تغييرات على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك فيما يتعلق بالقدس، غير تلك التي اتفق عليها الطرفان خلال المفاوضات.

وفي الوقت نفسه، أحرز تقدم ضئيل في تعزيز الإعمار الفلسطيني في المنطقة جيم، ويساورني القلق بوجه خاص إزاء المجتمعات الرعوية في المنطقة جيم في الضفة الغربية، التي تكافح من أجل الحفاظ على حد أدنى من مستوى المعيشة في مواجهة ضغط الانتقال. وقد بيّنت الأمم المتحدة مراراً بأن إعادة توطين المجتمعات المحلية دون موافقتها الشرعية والمستنير يتعارض مع التزامات إسرائيل بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال بموجب القانون الدولي. ولتهئية مناخ يفضي

وللأسف، انقضت هذه الأشهر الثلاثة الأولى بالأمس وليس في حوزتنا بعد تقرير الأمين العام، الذي نأمل أن يصدر في أقرب وقت ممكن. إن أوروغواي تكرر دعمها، كما فعلت منذ عام ١٩٤٧، لهدف كل من إسرائيل وفلسطين في العيش بسلام جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة ومُعترف بها بروح من التعاون المتجدد خالية من أي تهديد للسلام. ولتحقيق ذلك، فمن الأهمية بمكان أن تفي السلطات الإسرائيلية والفلسطينية بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بحسن نية، وأن تمثل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن تعطي إشارات سياسية واضحة بأنها تريد الابتعاد عن هذه الحلقة المفرغة من المواجهات العنيفة، وأن تمتنع عن اتخاذ قرارات انفرادية في انتظار بدء الحوار. ونحن ننتظر تلك الإشارات. ولذلك ندعو الأطراف إلى التفكير ملياً في الخطوات المقبلة والعمل على منع معظم الأجنحة المتطرفة في كل حكومة من أن تكون لها الغلبة على تلك الملتزمة التزاماً حقيقياً بالسلام.

وتؤيد أوروغواي بقوة، إلى جانب المجتمع الدولي بأسره تقريباً، حل الدولتين للتراع الذي لا يزال السبيل الوحيد لتمكين إسرائيل وفلسطين من العيش معاً في سلام وأمن. وفي هذا الصدد، نحث الطرفين على استئناف المفاوضات الثنائية المباشرة في أقرب وقت ممكن وبدون شروط مسبقة، وهو ما يشكل جزءاً أساسياً من الطريق إلى تحقيق الهدف النهائي. ولكن إذا لم يحدث ذلك، فلا بدّ من عكس مسار الاتجاهات على أرض الواقع التي حددت في التقرير الأخير للمجموعة الرباعية، وإلا سيكون من الصعب للغاية بالنسبة لفلسطين أن توحد دولتها. إن اتخاذ مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) والمؤتمر الذي نظمته فرنسا في كانون الثاني/يناير هما مؤشران واضحيان على مدى إلحاح مسألة التوصل إلى اختتام العملية السلمية في نظر المجتمع الدولي. إن إعلانات إسرائيل في الشهرين الماضيين بخصوص

الرغم من هذا التطور الإيجابي، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به.

إن المشاركة الدولية بشأن إحياء عملية السلام خلال الأشهر الثلاثة الماضية قد أكدت توافق الآراء بأن حل الدولتين هو السبيل الوحيد لتحقيق التطلعات الوطنية للشعبين. ومن الأهمية بمكان كفالة استمرار توسّع الزخم الذي تحقق خلال العام الماضي وتطوره في نهاية المطاف إلى رؤية ملموسة لإنهاء الاحتلال والتراع الأوسع نطاقاً. إن تشكيل أفق سياسي موثوق به من خلال إحياء المشاركة بين الطرفين بتكثيف الدعم الدولي والإقليمي أمر أساسي لتحقيق هذا الهدف. ويجب أن تقتصر هذه الجهود الدولية باتخاذ خطوات ملموسة على أرض الواقع من قبل الأطراف نفسها من أجل تهيئة بيئة مؤاتية للمفاوضات. وستواصل الأمم المتحدة العمل مع الأطراف وجميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل التوصل إلى حل عادل ومستدام وشامل للتراع الإسرائيلي - الفلسطيني، قائم على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته الإعلامية ونؤكد مجدداً دعم أوروغواي الكامل لعمله.

تنص الفقرة ١٢ من القرار ٢٣٢٤ (٢٠١٦) على أن مجلس الأمن:

”يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس كل ثلاثة أشهر تقريراً عن تنفيذ أحكام هذا القرار“.

قرار للمجلس يؤكد مجدداً بشكل لا جدال فيه أن المستوطنات ليس لها سند قانوني وتشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وعقبة رئيسية أمام تحقيق حل الدولتين وتحقيق سلام شامل وعادل ودائم. وعلى نفس المنوال، أود أن أعيد التأكيد على ما يطالب به القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) في فقرته ١، أي "انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي المحتلة في التراجع الأخير". ويتحدث القرار عن التراجع الأخير لأنه اتخذ في عام ١٩٦٧، قبل ٥٠ عاماً تقريباً.

واليوم بعد مرور ثلاثة أشهر على اتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، نجد أنفسنا في هذه الجلسة نواجه أخباراً ليست مشجعة عن تنفيذ القرار. أعلنت الحكومة الإسرائيلية باستخدام خطابها المتطرف في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير من هذا العام، من خلال سلطاتها عن بناء ٦٠٠٠ منزل جديد في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، كان هناك قرابة ١٠٥ عملية هدم لمنازل مواطنين فلسطينيين في ما يسمى بالمناطق جيم و ١٤ في القدس الشرقية. وهذا النوع من الممارسات الإسرائيلية التوسعية والاستعمارية يجلب معه استمرار مصادرة أراضٍ الأسر الفلسطينية وممتلكاتها، مما يؤدي إلى التشريد القسري للمدنيين، وبالتالي نقل مستوطنين إسرائيليين جدد. وإن قارنا هذه الأرقام بأرقام العام الماضي، حيث كانت هناك ١٠٩٣ عملية هدم، نرى أن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) ليس له أي تأثير على أرض الواقع. إن معدل عمليات الهدم بعد اتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) هو نفسه كما كان قبل اتخاذه.

ونناشد الحكومة الإسرائيلية إبداء الإرادة السياسية والالتزام بحل الدولتين. ونعتقد أن من واجب مجلس الأمن حث إسرائيل فوراً على إنهاء أنشطتها الاستيطانية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ووقف

بناء الآلاف من المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وكذلك إضفاء الشرعية بأثر رجعي على المستوطنات القائمة على الأرض الفلسطينية تتعارض مع أحكام القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي يؤكد عدم جواز حيازة الأراضي بالقوة. لا تعزز هذه التدابير السلام وهي تعرض للخطر آفاق حل الدولتين.

ونود أن نؤكد بقوة أننا نرفض بشدة جميع أعمال الإرهاب وننبذ أي تمجيد للعنف أو التحريض عليه. ولا يمكننا البقاء صامتين إزاء هذه المسائل، وإلا نصبح متواطئين فيها. إن إطلاق الصواريخ من غزة على إسرائيل أمر غير مقبول، ومن مسؤولية فلسطين وقف تلك الهجمات. وأخيراً، نكرر التأكيد للجهات الفاعلة الرئيسية في العملية بأن الاعتدال أمر أساسي وأن الإجراءات الانفرادية التي قد تعرض للخطر مستقبل عملية السلام وحل الدولتين ليست مقبولة.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)
(تكلم بالإسبانية): إنني ممتن للمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، على الإحاطة الإعلامية التي الذي قدم لنا للتو حيث زودنا بمعلومات مستكملة عن الحالة في الشرق الأوسط، لا سيما فيما يتعلق بالمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وتؤكد بوليفيا مجدداً التزامها الراسخ بالقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ونحث جميع أعضاء مجلس الأمن على التكاتف لكفالة تنفيذه دون مزيد من التأخير. ونعتقد أن جميع القرارات الصادرة عن المجلس يجب تنفيذها بنفس الصرامة والالتزام لغرض وحيد هو صون السلم والأمن الدوليين.

وتود بوليفيا أن تعرب عن استيائها العميق لاستمرار دولة إسرائيل في الأنشطة الاستيطانية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بالرغم من وجود

جميع الإجراءات المتخذة ضد السكان المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك الحصار اللاإنساني المفروض على قطاع غزة، فضلا عن الوقف الفوري للعقوبة الجماعية وكافة أشكالها الأخرى. تكرر دولة بوليفيا المتعددة القوميات التأكيد على تأييدها للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وحقه في إقامة دولته الحرة المستقلة وذات السيادة داخل حدودها الدولية لعام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. وبوليفيا تريد بالطبع السلام للشعبين - الشعب الفلسطيني والشعب الإسرائيلي. لكن بوليفيا في نفس الوقت ترفض كل أشكال الإرهاب. وندعم إعراب سفير أوروغواي عن أمله في أن يعمم التقرير المطلوب بموجب القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ونود أن نسأل السيد ملادينوف تضمين إحاطته الإعلامية المقبلة في القاعة، خرائط تبين الكيفية التي تقضي بها المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية على إمكانية

تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. ونعتقد أنه من الأهمية بمكان أن نتضمن من فهم ما يحدث على أرض الواقع. وختاما، قيل في مجلس الأمن أن الأمم المتحدة عاجزة على ذلك، وتحديدًا مجلس الأمن. وكنت أفكر في كيفية الاستجابة لهذا الطلب. بعد مرور ٧٠ عاما على اتخاذ قرار الجمعية العامة الذي يتحدث عن الدولتين (القرار ١٨١ (د - ٢)) و ٥٠ عاما على بدء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، وبعد مرور ١٠ أعوام على بدء الحصار المفروض على غزة، والآن بعد ثلاثة أشهر من اتخاذ القرار الذي لم ينفذ بعد، أجد أن السبيل الوحيد للاستجابة لهذا الطلب هو تكرار كلمات نيلسون مانديلا، الذي قال "نحن نعلم جيدا أن حريتنا لن تكتمل بدون حرية الفلسطينيين".

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.